

سجل ملفات مركز عدالة بشأن العمليات العسكرية خلال العدوان على قطاع غزة عام 2014
آخر تحديث لهذا السجل تم في آب 2016

ملخص لتوجهات مركز عدالة، بالشراكة مع مؤسسات زميلة، للمدعي العسكري العام خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014.

- المطالبة بفتح تحقيقات جنائية ب 27 حادثة بشبهة ارتكاب جرائم حرب:
- لم تُقدّم أيّ لائحة اتهام.
- تم فتح 3 تحقيقات: 2 منها بشأن قصف مدارس أو منشآت الأونروا، والشرطة العسكرية لم تنهي التحقيق بعد؛ أما الجيش الإسرائيلي فقد أغلق ملف التحقيق بمقتل 4 أطفال على شاطئ البحر في غزة.
- 7 من طلبات فتح التحقيق، ما زالت قيد البحث.
- 11 من الطلبات، رفض الجيش التحقيق بها.
- 6 من الطلبات لم يتلقَ مركز عدالة أي جواب لها.

تاريخ تقديم الشكوى	موضوع الشكوى	الوضع الحالي للشكوى	روابط
10.7.2014	مطالبة الجيش الإسرائيلي بوقف المس بالمدينين، وفتح تحقيقات بشبهة ارتكاب جرائم حرب بشأن: 1. قصف منزل عائلة كوارع الذي راح ضحيته 8 شهداء من أبناء العائلة، منهم 6 أطفال و25 جريحاً. 2. قصف منزل عائلة حمد الذي راح ضحيته 6 شهداء منهم 3 نساء، و5 جرحى منهم 4 أطفال. 3. قصف منزل عائلة الحاج الذي راح ضحيته 8 شهداء منهم 4 نساء. (ينظر أدناه) 4. استهداف منطقة المستشفى الأوروبي في غزة مما أدى إلى وقوع إصابات هلع بين الجرحى في المستشفى. 5. قصف سيارة صحافية راح ضحيته شهيد و8 جرحى. 6. قصف ثلاث مساجد في خان يونس.	أيلول 2014 – أعلم الجيش الإسرائيلي مركز عدالة بقراره عدم فتح تحقيق بحالتي عائلة كوارع والهجوم على سيارة الصحافيين. بحسب ادعاء الجيش الإسرائيلي فإن القرار يأتي استناداً إلى معلومات سرية. ردًا على قرار الجيش، أرسل مركز عدالة المزيد من الاستفسارات مطالبًا بكشف ملف التحقيق.	http://www.adalah.org/he/content/view/4538
5 ملفات + ملف عائلة الحاج الذي أعيد إرساله في 17.7 – أنظر أدناه.	تموز 2015 – مركز عدالة أرسل رسائل إضافية للمدعي العسكري العام تتعلق بقضية عائلة حمد والحاج وقصف سيارة الصحافيين، كما طالب فيها برّد المدعي العسكري على استنتاجات لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، وعلى توجهات أخرى من مركز عدالة.	كانون أول 2014 – أعلم الجيش الإسرائيلي مركز عدالة بقراره عدم فتح تحقيق بقصف منزل عائلة حمد بحجة أن الهجوم استهدف القيادي في حماس حافظ الحمد وثلاثة مقاتلين قُتلوا بالهجوم.	
	حزيران 2015 – لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة أعربت، في الفقرة 221 من تقريرها، عن قلقها إزاء قصف منزل عائلة كوارع ومنزل عائلة الحاج لما في هذه العمليات من خرق لمبدئي التمييز بين المدنيين والعسكريين، ومعيارية استخدام القوة، ما قد يُصنّف الهجوم كجريمة حرب.	تشرين ثاني 2015 – أعلم الجيش الإسرائيلي مركز عدالة بأن الإفادات التي أرسلها حوّلت للترجمة ومن بعدها سيقوم المدعي العسكري بفحص تأثيرها على قراره السابق.	

	<p>اما بالنسبة لملفي عائلة حمد وقصف السيارة الصحافية، فقد رفض الجيش الإسرائيلي طلب مركز عدالة الحصول على مواد التحقيق بحجة أن المواد سرية. وازداد الجيش الإسرائيلي بأنه لم ير حاجة باستدعاء للتحقيق مع شهود لا ينتمون لقوات الأمن الإسرائيلية.</p> <p>أب 2016 – أعلم الجيش الإسرائيلي مركز عدالة بقراره عدم فتح تحقيق بملف استهداف منطقة المستشفى الأوروبي.</p>		
<p>http://www.adalah.org/he/content/view/4539</p>	<p>كانون أول 2014 – أعلم الجيش الإسرائيلي مركز عدالة بقراره عدم فتح تحقيق بالعملية مدعياً أن القصف قد استهدف مخزناً للأسلحة في منزل ناشط من حركة حماس، وأن الجيش كان على علم بوجود حضانة أطفال في المبنى لكنه لم يعرف عن ملجأ ذوي الاحتياجات الخاصة، ولهذا السبب فقد تم قصف الموقع في ساعات الليل.</p> <p>تشرين ثاني 2015 – رفض الجيش الإسرائيلي طلب مركز عدالة الحصول على مواد التحقيق في الملف بحجة أن المواد سرية. وازداد الجيش الإسرائيلي بأنه لم ير حاجة باستدعاء للتحقيق مع شهود لا ينتمون لقوات الأمن الإسرائيلية.</p>	<p>المطالبة بفتح تحقيق بشأن استهداف ملجأ لذوي الاحتياجات الخاصة في بيت لاهيا واستشهاد امرأتين وإصابة 4 نساء (بالشراكة مع مركز الميزان).</p> <p>تموز 2015 – توجه مركز عدالة للمدعي العسكري العام في رسالة يعترض فيها على اغلاق ملف التحقيق بالقضية.</p>	<p>15.7.14 ملف واحد</p>
<p>http://www.adalah.org/he/content/view/4539</p>	<p>كانون أول 2014 – أعلم الجيش الإسرائيلي مركز عدالة بقراره عدم فتح تحقيق بشأن استهداف مستشفى الوفاء بحجة أن المستشفى كان خالياً من المرضى واستخدم لأغراض عسكرية من قبل حركة حماس. كذلك، ادعى الجيش الإسرائيلي بأن هجوم واحد فقط تم شنه دون إعلام مسبق، ولم تنجم عنه سوى إصابات عرضية بالمدمنين ما يعني عدم وجود انتهاكات خطيرة للقانون الدولي.</p> <p>تشرين ثاني 2014 – أعلم الجيش الإسرائيلي مركز عدالة بقراره عدم فتح تحقيق بحادثة قصف طواقم الإسعاف بالقرب من مركز الهلال الأحمر في جباليا، وقد ادعى الجيش</p>	<p>المطالبة بفتح تحقيق بشأن استهداف المستشفيات والمراكز الطبية والطواقم الطبية (بالشراكة مع مركز الميزان):</p> <p>تفصيل الأحداث:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. قصف مستشفى الوفاء. 2. قصف مستشفى كمال عدوان، مستشفى العودة ومستشفى البلسم. 3. قصف وإصابة ثلاثة مسعفين من مركز الهلال الأحمر في جباليا. <p>تموز 2015 – مركز عدالة أرسل رسالة إضافية للمدعي العسكري العام، يطالب فيها برده على استنتاجات لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، وعلى توجهات أخرى من مركز عدالة.</p>	<p>15.7.14 خمس ملفات</p>

	<p>الإسرائيلي بأن القصف جاء ردًا على عمليات إطلاق صواريخ ضد الجيش الإسرائيلي من المنطقة، وأن العملية تمت وفقًا لقوانين الحرب.</p> <p>حزيران 2015 – لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة تقر بفقرتين من تقريرها 464 و 479 بأن استهداف الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف والمستشفيات يمكن أن يكون قد شكّل جريمة حرب.</p>		
<p>http://www.adalah.org/he/content/view/4539</p>	<p>حزيران 2015 – لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة تقر بالفقرة 221 من تقريرها بأن استهداف منزل عائلة الحاج يخرق مبدئي التمييز بين المدنيين والعسكريين والمعياريّة باستخدام القوة، وبالتالي يمكنه أن يعتبر جريمة حرب.</p> <p>تشرين ثاني 2015 – أعلم الجيش الإسرائيلي مركز عدالة بأن آلية تقييم وتقصي الحقائق التابعة للجيش الإسرائيلي تقوم بفحص الملف.</p>	<p>مطالبة بفتح تحقيق بشأن قصف منزل عائلة الحاج في خان يونس (بالشراكة مع مركز الميزان).</p> <p>تموز 2015 – أرسل مركز عدالة رسالة إضافية للمدعي العسكري العام، يطالب فيها برده على استنتاجات لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، وعلى توجّهات أخرى من مركز عدالة.</p> <p>حزيران 2016 – أرسل مركز عدالة رسالة إضافية للمدعي العسكري العام مستفسرًا عن الإجراءات بالملف.</p>	<p>17.7.14 ملف واحد</p>
<p>http://www.adalah.org/he/content/view/4539</p>	<p>حزيران 2015 – لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة تقر بالفقرة 584 من تقريرها بالضرر الكبير الذي تسبب به العدوان للبنى التحتية لنقل المياه وكذلك النقص الكبيرة بالمياه الضرورية لدى العائلات الغزيّة.</p> <p>نيسان 2016 – أعلم الجيش الإسرائيلي مركز عدالة بأن حادثة مقتل عدنان الأشهب وحادثة مقتل زياد الشاوي غير معروفين للجيش الإسرائيلي.</p> <p>أما بالنسبة لملف مقتل مصطفى اصلان وشهران أبو الكاس والطفلة شهد القريناوي، أعلم الجيش الإسرائيلي مركز عدالة أن آلية تقييم وتقصي الحقائق التابعة للجيش الإسرائيلي تقوم بفحص الملف.</p>	<p>قصف البنى التحتية لشبكة المياه وقتل عمال صيانة البنى التحتية (بالشراكة مع الميزان):</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. مقتل عدنان الأشهب. 2. مقتل مصطفى اصلان وشهران أبو الكاس والطفلة شهد القريناوي. 3. مقتل زياد الشاوي. <p>تموز 2015 – أرسل مركز عدالة رسالة إضافية للمدعي العسكري العام، يطالب فيها برده على استنتاجات لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، وعلى توجّهات أخرى من مركز عدالة.</p>	<p>17.7.14 أربع ملفات</p>
<p>http://www.adalah.org/he/content/view/4549</p>	<p>أيلول 2014 – أعلم الجيش الإسرائيلي مركز عدالة بقراره فتح تحقيق بالعمليّة. من جهتهما، أرسل مركز عدالة ومركز</p>	<p>المطالبة بفتح تحقيق بمقتل 4 أطفال على شاطئ غزة. (بالشراكة مع الميزان)</p>	<p>18.7.14 ملف واحد</p>

	<p>الميزان 3 افادات جديدة لشهود عيان تواجدوا في موقع الحدث.</p> <p>حزيران 2015 – أعلن الجيش الاسرائيلي لوسائل الإعلام عن قراره اغلاق ملف التحقيق. في اليوم التالي وصلت مكتب عدالة رسالة تحمل مضموناً مشابهاً. مركز عدالة ومركز الميزان قاما بإصدار بيان للصحافة بهذا الصدد.</p> <p>حزيران 2015 – لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة تقر بالفقرات 632-633 من تقريرها بأن هذه الحالة تشكل مثلاً واضحاً لفشل هيئات التحقيق الإسرائيلية واعربت عن قلقها من ان النيابة العسكرية تطبق مبادئ القانون الدولي الانساني بشكل خاطئ.</p> <p>أب 2015 – مركز عدالة ومركز الميزان قدما استئنافاً للمستشار القضائي على قرار للمدعي العسكري إغلاق ملف التحقيق.</p> <p>تشرين ثاني / كانون أول – بعث مركز عدالة مكاتيب تذكير للمستشار القضائي للحكومة والمدعي العام.</p> <p>أيار 2016 – أعلم مكتب المدعي العام بأنه قام بطلب ملف التحقيق من النيابة العسكرية ويأن بإمكان المستأنفين التوجه للشرطة العسكرية للحصول على مواد التحقيق بالملف.</p> <p>توجهات مركز عدالة للمستشار القضائي والنيابة العسكرية والشرطة العسكرية بطلب الحصول على مواد التحقيق لم تلق أي رد حتى الآن.</p>	<p>تموز 2015 – توجه مركز عدالة برسالة أخرى للمدعي العسكري العام يعارض فيها اغلاق الملفات ويطلب بالحصول على مواد التحقيق التي أدت إلى هذا القرار.</p>	
<p>http://www.adalah.org/he/content/view/4549</p>	<p>حزيران 2015 – لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة تقر بالفقرة 230 من تقريرها بأن الجيش الاسرائيلي خرق واجبه باتخاذ الاحتياطات الممكنة بهدف تفادي الضرر الجانبي للمدنيين، او على الاقل تقليصه، وعليه فأن هذا الهجوم قد يعتبر غير معياري.</p> <p>نيسان 2016 – أعلم الجيش</p>	<p>المطالبة بفتح تحقيق بمقتل ثلاثة أطفال من أبناء عائلة شحبير أثناء اطعامهم للحمام على سطح منزلهم (التوجه بالشراكة مع الميزان).</p> <p>تموز 2015 – مركز عدالة أرسل رسالة إضافية للمدعي العسكري العام، يطلب فيها برده على استنتاجات لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، وعلى توجهات أخرى من مركز عدالة.</p>	<p>21.7.14 ملف واحد</p>

	الإسرائيلي مركز عدالة أن الملف قيد الفحص.	كانون ثاني وحزيران 2016 – أرسل مركز عدالة رسالة إضافية للمدعي العسكري العام مستفسراً عن الإجراءات بالملف.	
http://www .adalah.org/ he/content/ view/4546	تشرين اول 2014 - أعلم الجيش الإسرائيلي مركز عدالة قراره عدم فتح تحقيق بحالات استهداف سيارات الإسعاف مدعياً عدم تمكّنه من تحديد الهجوم كون المعلومات المذكورة بالتوجّه لم تكن كافية. حزيران 2015 – لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة تقر بالفقرتين 464 و 479 لتقريرها بأن استهداف الطواقم الطبية، سيارات الإسعاف والمستشفيات قد تعتبر جريمة حرب. حزيران 2016 – أعلم الجيش الإسرائيلي مركز عدالة أن آلية تقييم وتفصي الحقائق التابعة للجيش الإسرائيلي قامت بالتحقيق بحادثتي استهداف مستشفى الأقصى ومستشفى بيت حانون والملفان قيد الفحص.	المطالبة بفتح تحقيق باستهداف مستشفى الأقصى ومستشفى بيت حانون وقصف سيارات الإسعاف (بالشراكة مع الميزان). تموز 2015 – مركز عدالة أرسل رسالة إضافية للمدعي العسكري العام، يطالب فيها برده على استنتاجات لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، وعلى توجّهات أخرى من مركز عدالة.	24.7.14 ثلاث ملفات
http://www .adalah.org/ he/content/ view/4553	ابلول 2014 – أعلم الجيش الإسرائيلي مركز عدالة بقراره فتح تحقيق بملايسات العملية. وفق المعلومات المتداولة بوسائل الإعلام تبين ان إسرائيل تعاونت مع لجنة التحقيق الداخلية والمستقلة للتحقيق في الأضرار التي لحقت منشآت الأمم المتحدة. اللجنة قامت بنشر تقريرها بشهر نيسان 2015. حزيران 2015 – لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة تقر بان الجيش الإسرائيلي، على الأرجح، خرق مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين مما قد يُصنف كهجوم مباشر على المواطنين وبالتالي كجريمة حرب. تشرين ثاني 2015 – أعلم الجيش الإسرائيلي مركز عدالة أن الشرطة العسكرية ما زالت تحقق بالملف. شباط وحزيران 2016 – أرسل مركز عدالة رسالة إضافية للمدعي العسكري العام مستفسراً عن الإجراءات بالملف.	قصف مدارس/ملاجئ تابعة للأونروا في بيت حانون أثناء مكوث النازحين فيها (بالشراكة مع الميزان). تموز 2015 – أرسل مركز عدالة رسالة إضافية للمدعي العسكري العام، يطالب فيها برده على استنتاجات لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، وعلى توجّهات أخرى من مركز عدالة.	27.7.14 ملف واحد

<p>http://www.adalah.org/he/content/view/4553</p>	<p>حزيران 2015 – لجنة التحقيق التابع للأمم المتحدة تقر بأن الجيش الاسرائيلي، على الارجح، خرق مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين مما قد يصنف كهجوم مباشر على المواطنين وبالتالي كجريمة حرب.</p> <p>تشرين ثاني 2016 – أعلم الجيش الإسرائيلي مركز عدالة أن ملف قصف المدرسة بجباليا تم تحويله لتحقيق الشرطة العسكرية. ثلاثة الملفات الباقية ما زالت قيد الفحص.</p> <p>أب 2016 – أعلن الجيش الاسرائيلي لوسائل الإعلام عن قراره اغلاق ملف التحقيق بعملية قصف المدرسة في رفح.</p>	<p>قصف مدارس/ملاجئ ومنشآت تابعة للأونروا. 4 حالات قصف سجلت في توجّه عدالة الذي يطالب بفتح تحقيق بالأحداث (بالشراكة مع مركز الميزان):</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. قصف مدرسة تابعة للأونروا في دير البلج 2. قصف مدرسة تابعة للأونروا في حي الزيتون 3. قصف مدرسة تابعة للأونروا في جباليا 4. قصف مدرسة تابعة للأونروا في رفح <p>تموز 2015 – مركز عدالة أرسل رسالة إضافية للمدعي العسكري العام، يطالب فيها برده على استنتاجات لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، وعلى توجّهات أخرى من مركز عدالة.</p>	<p>31.8.14 أربع ملفات</p>
	<p>لم يتلقَ مركز عدالة أي ردٍ حتى الآن.</p>	<p>المطالبة بفتح تحقيق بشأن الهجوم على مصنع لإنتاج الصابون ومواد التنظيف في غزة.</p> <p>تموز 2015 – مركز عدالة أرسل رسالة إضافية للمدعي العسكري العام، يطالب فيها برده على استنتاجات لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، وعلى توجّهات أخرى من مركز عدالة.</p>	<p>1.9.14 ملف واحد</p>
رسائل مشتركة			
		<p>رسالة مشتركة حول مطالبة سكان شمال غزة بإخلاء المنطقة. أرسلت باسم جمعية حقوق المواطن، بتسليم، أمنستي، جيشاة، هموكيد، اطباء لحقوق الإنسان، بيش دين وعدالة.</p>	<p>14.7.14</p>
<p>https://www.wacri.org.il/he/32152</p>		<p>رسالة مشتركة مع جمعية حقوق المواطن ومنظمات حقوقية أخرى ضدّ المسّ بالمدنيين خلال العدوان العسكري، مع التشديد على قضبة هدم البيوت.</p>	<p>21.7.14</p>
<p>https://www.wacri.org.il/he/31762</p>		<p>رسالة مشتركة لمنظمات حقوق الإنسان في إسرائيل تطالب بوقف سياسات العقاب الجماعي ضد أهالي الضقة الغربية.</p>	<p>22.6.14</p>
<p>http://rhr.org.il/heb/2014/07/17450/</p>		<p>رسالة بالشراكة مع منظمة "جيشاة" ومنظمات حقوق إنسان أخرى من أجل منع انهيار البنى التحتية للماء والكهرباء في قطاع غزة.</p>	<p>23.7.14</p>

تقرير مركز عدالة للجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، كانون ثاني 2015:

<http://www.adalah.org/ar/content/view/8420>

تقرير لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق بشأن الحرب الاسرائيلية على غزة:

<http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/ColGazaConflict/Pages/ReportColGaza.aspx>

الفقرة 243 من التقرير: الاستنتاجات بشأن التكتيكات الإسرائيلية في إطار الغارات على مبانٍ يسكن بها مواطنون، بينهم أطفال ونساء. "الاستنتاجات تعبر عن شبهات بحسبها قد تكون الغارات قد تضمنت تكتيكات عسكرية تعكس سياسة واسعة قد تم التصديق عليها، على الأقل تكتيكياً، من قبل متخذي القرارات على المستويات الأرفع في الحكومة الاسرائيلية. يبدو أنه في إطار هذه التكتيكات، فقد كانت الأولوية للهدف العسكري ذاته قبل أي حسابات أخرى، دون الأخذ بعين الاعتبار واجب تقليص المسن بالمدينين قدر الإمكان."

علامات مفتاحية في تقرير الأمم المتحدة بشأن واجب خضوع إسرائيل للمحاسبة:

- الفقرة 619: "الفشل المركزي في جهاز التحقيق ينبع من الوظيفة المزروجة للمدعي العسكري العام."
- الفقرة 632: فشل جهاز التحقيق الإسرائيلي بالتحقيق بالعملية التي أسفرت عن مقتل 4 أطفال من عائلة بكر عند شاطئ البحر في غزة.
- الفقرة 640: فشل جهاز التحقيق الإسرائيلي بفحص دور القيادات السياسية والعسكرية. "جهاز التحقيق العسكري الذي فحص الأحداث في غزة تركّز بالأساس بما يُدعى "أحداث استثنائية"، وهو ما يؤسس لتعامل مقتضب قد لا يأخذ بعين الاعتبار كل امكانيات خرق القانون الدولي نتيجة سياسات موجهة أو أوامر عسكرية، وعليه فإن الجهاز لا يفي بواجبه اتجاه القانون الدولي. هناك حاجة بفحص معمق لكل المستويات المختلفة لاتخاذ القرارات، خاصة تلك التي صممت، خططت، أشرفت وقادت العمليات العسكرية."
- الفقرة 641: ليس من الواضح كيف ينفذ المستشار القضائي للحكومة مهامه، فعلياً وبشكل كامل، بالإشراف على المدعي العسكري العام.
- الفقرة 644: "اللجنة لا تعرف إن كانت قد أجريت تحقيقات ضدّ جهات رسمية ومرموقة بشبهة انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أو قانون حقوق الإنسان العالمي."
- الفقرة 650: "إسرائيل فشل من محاسبة المسؤولين عن انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان العالمي، هذه الانتهاكات هي نتيجة عمليات الجيش الإسرائيلي خلال الصراع الأخير على غزة."

استنتاجات مفتاحية في تقرير لجنة الأمم المتحدة بشأن واجب خضوع إسرائيل للمحاسبة:

- الفقرة 670: إسرائيل توفر حصانة لقواتها أمام المسؤولية عن أعمالهم وانتهاكاتهم للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان العالمي.
- الفقرة 671: "هناك أسئلة حول دور الجهات الرسمية المرموقة التي حددت السياسة العسكرية بمجالات مختلفة فحصتها لجنة التحقيق، مثل حالة الهجمات الإسرائيلية على بيوت سكنية بوجود سكانها؛ استخدام النيران المدفعية وأسلحة متفجرة أخرى ذات تأثير على مساحات واسعة في مناطق ضيقة؛ هدم أحياء كاملة في قطاع غزة؛ استخدام دوري بالرصاص الحي خاصة في وضعيات سيطرة على جمهور واسع في الضفة الغربية. في حالات كثيرة، لقد عمل الجنود بحسب تعليمات السياسة العسكرية فعلاً، لكن من الممكن أن السياسة العسكرية ذاتها كانت انتهاكاً لقوانين القتال."
- الفقرة 672: "تحقيقات اللجنة تظهر كذلك أسئلة حول أسباب فشل السلطات الاسرائيلية بإصلاح سياساتها في قطاع غزة والضفة الغربية خلال فترة عمل اللجنة. بالواقع، القيادة السياسية والعسكرية لم تغير من أنماط عملها، ذلك رغم المعلومات الهامة المتعلقة بالقتل والهدم الواسع في قطاع غزة، وذلك يطرح أسئلة جدية حول انتهاكات ممكنة للقانون الدولي الإنساني الدولي من قبل هذه القيادات، وهي انتهاكات قد تعتبر جرائم حرب. من الممكن أن تكون أجهزة المحاسبة الإسرائيلية الحالية غير كافية لتجيب على هذه القضية."